

## تونس: أرخبيل من الجزر البرلمانية



أمين بن مسعود  
كاتب ومحلل سياسي  
تونسي

بالتصنيف زائد واحدا، فيستحيل عليها إدارة منظومة الحكم في البلاد بغالبية الثلثين.

ولأن الاستحقاقات الدستورية القائمة والمتمثلة في تشكيل المحكمة الدستورية وانتخاب أعضاء هيئة الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد، وهي كلها استحقاقات لا تتحقق إلا بغالبية الثلثين، فإن جمودا حقيقيا يتربص بمنظومة الحكم والحكومة على حد السواء.

صحيح أن حركة النهضة استطاعت أن تفوز بالانتخابات البرلمانية، وأن تكون تقريبا التنظيم السياسي الوحيد الذي حافظ على هيكلته وشعبيته - وإن في الحدود الدنيا - وصحيح أيضا أنها ستكون الطرف السياسي الذي ستناط بههته تكوين الحكومة القادمة، ولكن الواقع الذي يفرض نفسه أن الذين يرفعون الفيتو ضد التحالف والتفارب معها، يجسدون وزنا برلمانيا واسعا مثل قلب تونس والدستوري الحر، والتيار الديمقراطي وغيرهم.

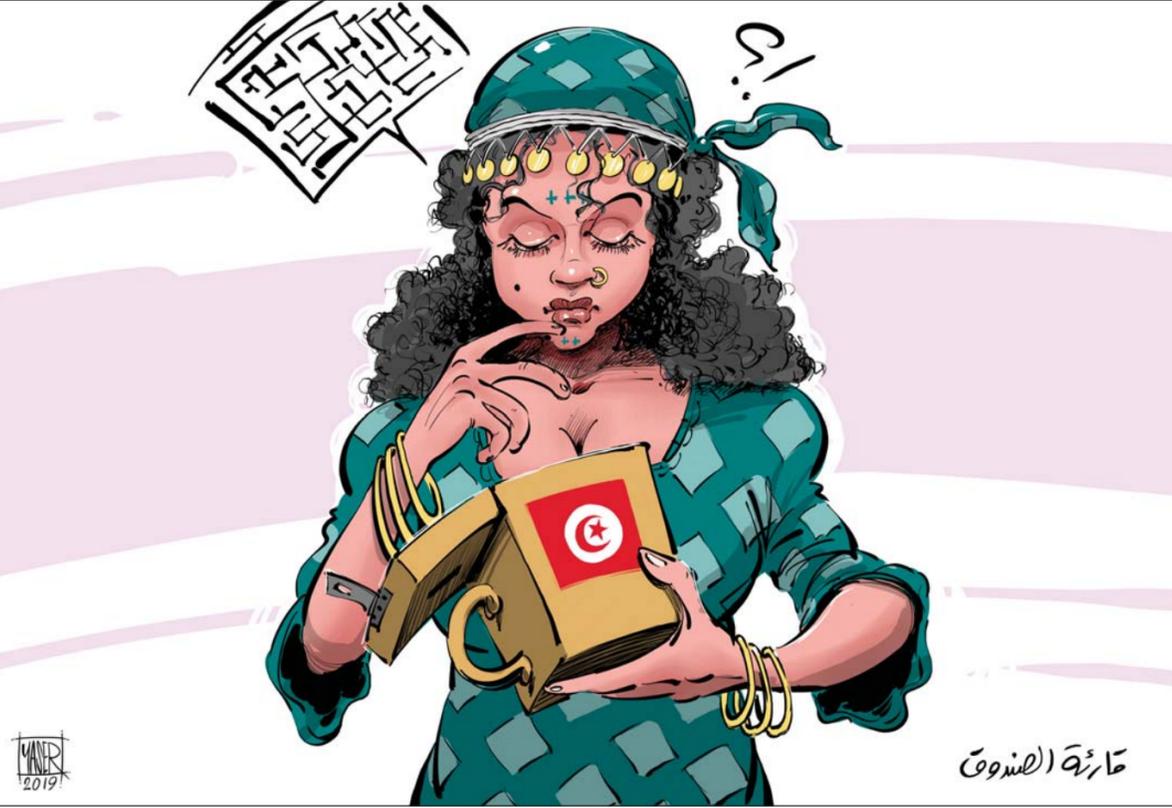
وعندما تكون حيال مشهد برلماني، الكتلة الفائزة عاجزة عن تكوين حكومة بحزام برلماني اقلية، وفيما الكتل المعارضة لها تقارب على التناصف التشريعي ولكنها في المقابل رافضة للتحالف في ما بينها، فنكون حينها حيال برلمان هجين لا يُمكن الفوز القدرة على الحكم، ولا يمنح المعارضة القدرة على تغيير المعادلات.

يحتفل أنصار النهضة حاليا بنصف انحصار، متمثلين فكرة الرسوخ في المشهد السياسي، ويتجرع قياداتها مرارة نصف الهزيمة، حيث الاستعصاء البرلماني القادم ما بين صعوبة تشكيل الحكومة وإدارة الحكم وما بين إكراهات الداخل والخارج.

حيال هذا الأرخبيل من الجزر البرلمانية تطرح سيناريوهات عديدة، على غرار تشكيل حكومة مصلحة وطنية تحظى بدعم برلماني على أساس البرنامج الاقتصادي ونال الإسدان من الرباعي الراعي للصالح الوطني في التسمية الجديدة لرباعي الحوار.

فيما يقدم آخرون سيناريو سلام الشجعان وتعايش الضرورة بين فرقاء الأسماء وخصوص اليوم، معتبرين أن النهضة التي قبلت التحالف مع النداء قد تقبل في ظروف معينة التفارب الموضوعي مع "قلب تونس". وما بين الخيارين، يطل خيار إعادة الانتخابات التشريعية في مارس 2020، كآخر دواء للتطبيق من داء التشرد.

ولئن نزل خبراء الاقتصاد، سنة 2020، ضمن منظومة استئناف دوران عجلة الاستثمار والتنمية، فإن الدخول في أزمة برلمانية عنوانها العجز عن تشكيل حكومة تحظى بحزام برلماني واسع سيفضي إلى انتكاسة حادة في سيروية الاقتصاد والتنمية في البلاد. أي هذه السيناريوهات ستعتمد في تونس، لا أحد بإمكانه أن يحسم في الأمر، ولكن ما هو أكيد أن جزءا من الإجابة سيرحل إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية، والجزء الآخر سيرحل إلى الرباعي الراعي للحوار، والآخر إلى العقل الجماعي التونسي.



عائرة الصوف

## تشريعات تونس: حقائق تبين وأخرى في الانتظار

أنه استهداف محور الاعتدال العربي، وهنا سنجد أنفسنا أمام حلين أحدهما مر: إما أن ينضم سعيد وانصاره إلى خطاب الإخوان ويتبناه ليزيد من حجم التشدد في الاتجاه العام لسياسات الدولة، أو أن يصطدم معهم لتدخل البلاد في تناقضات لن تزيد الأوضاع إلا سوءا. فتونس اليوم في حاجة إلى علاقات متوازنة مع الجميع إقليميا ودوليا، وهي مرتبطة بعلاقات تقليدية، وبتناقضات وأسواق معلومة لمنتجاتها، وبواقع يفرض عليها البحث عن مصادر تمويل ودعم وإسناد لمواجهة وضعها المالي والاقتصادي المتردي.

تونس تحتاج عاجلا وسريعا إلى إصلاحات اقتصادية فعلية قد تكون موجهة ولكنها ضرورية، وهذا من الصعب أن يتحقق في ظل البرلمان الجديد الذي تتناقض مواقف كتله حول تلك الإصلاحات وما ستؤدي إليه من هزات اجتماعية.

انتخابات الأحد  
أفرزت برلمانا  
سريدا من  
معاناة

التونسيين،  
الأيديولوجيات  
ستقيد تحركاته،  
والشعارات السياسية  
غير المعلقة ستسيطر  
عليه، والتشتت سيكون سمة  
طاغية على أوائمه، ليستمر  
الوضع على ما هو عليه لخمس  
سنوات، إن لم يتم حله قبل ذلك  
بكثير، فتونس لن تكون بمعزل  
عن تحولات كبرى على جميع  
المستويات سيرفها العالم قبل  
انتهاء الفترة النيابية الجديدة.

التي سننظر بحذر إلى جارتها الشرقية. الأمر ذاته في ليبيا فمجرد سيطرة الجيش الوطني على حدود بلاده الغربية يعني أن العلاقة بين البلدين ستدخل ثلاجة الموتى، نظرا لتعاطف النهضة وحلفائها المعلن مع ميليشيات الإخوان المنضوية تحت المجلس الرئاسي. فرنسا سيكون الموقف معها صعبا في ظل منافسة بريطانيا لها على تونس والمنطقة، فالإسلاميون وحلفاؤهم يبدون العدا لباريس ليس لأسباب تاريخية أو اقتصادية أو سياسية كما يظهر في خطابهم، وإنما لأنهم مرتبطون بعلاقات قوية مع لندن عراة الإسلام السياسي والمدافعة عنه، في إطار تحولات كبرى يراد لها أن تكون في خارطة الجغرافيا السياسية والاستراتيجية.

وصول قيس سعيد إلى سدة الرئاسة في قصر قرطاج سيحاول الإسلاميون أن يستفيدوا منه لإحياء ما يسمى بجذوة الثورة والربيع العربي من خلال خطاب سيقرا على

تشويه المنافس بدل التعريف ببرامج أصحابها. المال لا يزال له دور في توجيه الأصوات الانتخابية، وتيارات الإسلام السياسي لا تزال تعتمد على منطق التفريق بين التونسيين بشيئونها لمراحل من التاريخ أو مواقع من الجغرافيا أو فئات من الشعب. نتيجة لهذا وغيره، سيكون تونس برلمانا مشتمل ومنتمت من الصعب التوصل فيه إلى تحقيق أغلبية مريحة، والخطاب تحت قبته سيكون نمونجا للعداء الأيديولوجي قبل الاختلاف السياسي، وهو ما سيزيد من بث الفرقة بين التونسيين. أصحاب المواقف المتطرفة سيلعبون على هذا الاتجاه برفع شعارات تصوبية شعبية لكسب أنصار جدد في ظل حالة من اليأس الشعبي من أي عملية إصلاح حقيقية خاصة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، والخطاب الأيديولوجي الإسلامي المباشر على شاشات التلفزيون سيزيد من عزلة تونس في محيطها، كما سيدفع إلى مشاكل عدة في الداخل خاصة في ما يتعلق

بالعلاقة مع منظمة كبرى كالالاتحاد العام التونسي للشغل التي جعل البعض من إبداء العداء نحوها طريقا إلى الفوز بمقعد برلماني.

يزداد الأمر غموضا في حالة وصول حركة النهضة إلى رئاسة البرلمان والحكومة معا، أمر كهذا سيكون له تأثير على علاقات تونس مع دول عدة، منها الجزائر التي تشهد مخاضا يلعب فيه الإسلاميون دورا كبيرا عكس إرادة الدولة العميقة

الحبيب الأسود  
كاتب تونسي



أفرزت الانتخابات البرلمانية التونسية نتائج مثيرة للجدل: 59 بالمئة من الناخبين في الداخل، و84 بالمئة في الخارج يمتنعون التصويت. فوز بطعم الهزيمة لحركة النهضة، وفوز حزب قلب تونس بالمركز الثاني بينما لا يزال رئيسه قابعا خلف قضبان سجن المراقبة. عودة تشكل التيار الثوري الراديكالي الإخواني ممثلا في ائتلاف الكرامة وفوز بالمركز الثالث. نتائج إيجابية للتيار الديمقراطي وبروز مفاجئ للقوميين العرب من خلال حركة الشعب وبعض المستقلين لتكون لهم كتلة معتبرة في البرلمان القادم. نجاح الحزب الدستوري الحر في تشكيل كتلة برلمانية رغم أن نتائجه كانت أقل من المتوقع. انهيار كامل وغير مسبق للميسار الماركسي يجعله يغيب عن البرلمان القادم بعد أن كان حاضرا تحت قبة بارود منذ عام 2011.

هناك كذلك معطيات واضحة أفرزتها الانتخابات منها أن الشعب التونسي لا يزال ككل الشعوب العربية غير مؤهل لمسار ديمقراطي ناضج وواع، وغير مدرك لجسدى الذهاب إلى صناديق الاقتراع. الشباب التونسي لا يزال في أغلبية في حالة قلبية مع السياسة والسياسيين باستثناء المؤلجين منه. الإعلام وخاصة منه المرئي والمسموع متورط في ترذيل العمل السياسي وتبئيس التونسيين من أي دور قد تقوم به النخبة. مواقع التواصل الاجتماعي تحولت إلى أهم منصة للدعاية الانتخابية التي لا تعترف بالاصمت الانتخابي ولا بقوانين المنافسة وأخلاقها، حيث عادة ما تعتمد على

## تونس: مطلوب شركاء للحكم والمعارضة

التي تمكنه من تشكيل حكومة لها لون واحد، أو يقبل وجوده في صفوف المعارضة. أي تداخل بين الكتل، وإن كان مبنيا على حسن النوايا، سينتهي إلى سياسة حزبية أصبحت مكروهة من قبل التونسيين، باعتبارها مطية للانتهازيين.

أثبت التونسيون على الرغم من الأزمات أنهم قادرين على تقديم المفاجآت، وأن البلد الصغير الذي لقن العالم درسا في ممارسة الديمقراطية واستقلالية القضاء، قادر على استنباط النموذج المناسب للخروج من عنق الزجاجة.

ما حدث في الانتخابات الرئاسية التي أوصلت مدرسا أكاديميا، لم يكن معروفا في الميدان السياسي، ورجل أعمال موقوفا في السجن، إلى الدور الثاني، تجربة سينتكرها التاريخ وتحسب للتونسيين.

لم تكن أكثر أهمية. إنها حكومة الظل (كما تسمى في بريطانيا)، "المعارضة الوفية" التي تحمي الحكومة من الخطأ، وتحمي حقوق الناخب أيضا. محافظون، أو ليبراليون، أو وسط، كل يمتلك الفرصة لاختيار التحالفات

سابق للتونسيين أن خبروا مثل هذه الحكومة التي جمعت بين أقطاب سياسية متنافرة، واعتقدت أن تسير البلاد بحكومة تكنوقراط هو الحل الأمثل، لتنتهي بالفشل الذريع، لم تستطع مثل تلك الحكومة أن تحل مشاكل تونس.. لماذا؟

العيب ليس في حكومة التكنوقراط، وإنما في القوى السياسية التي تقف خلفها. تحولت الحكومة إلى مسرح للدمى تسيطر عليها أياد خفية تحركها وفق مصالحها الذاتية، ولأن تلك المصالح متضاربة، فشلت التجربة. مصلحة تونس تقتضي تجنب صفة تنتهي بضم أحزاب معارضة للحكم. الحكومة القادمة، إن أريد لها النجاح، يجب أن تسير من قبل كتلة متجانسة، تقابلها كتلة معارضة قوية ومتجانسة هي الأخرى.

أهمية المعارضة في الحكم لا تقل عن أهمية الأحزاب التي تسير الحكم، إن

رسالة الناخب التونسي إلى السياسيين واضحة، أكدت حركة النهضة أنها استوعبتها، التونسيون متمسكون بالثورة، ولكنهم غير راضين عن السياسة التي اتبعتها، الذي ستواجهه أي حكومة مستقبلية هو تحد اقتصادي واجتماعي بالدرجة الأولى.

لا يوجد حزب واحد يمتلك حولا سحرية للأزمات التي تواجهها البلاد، ما تحتاجه تونس هو برنامج مشترك لمقاومة الفساد والفقر.

الأحزاب التي ادعت امتلاك الحل السحري خرجت من المعادلة السياسية، رغم سنين النضال الطويلة. هذا ما حدث للميسار التونسي، الذي اختار التنظير وادعى معرفة الحقيقة المطلقة، بينما، وبذلك، تنصل اليمين من هذا الادعاء، الذي ارتبط به تاريخيا، ليعلم حاجته إلى شركاء تكنوقراط يمكنهم تسير الحكومة.

حكومة بمفرده. لا بد من التحالفات. الواقع العملي سيفرض على الأحزاب، في المركز الأول والثاني، البحث عن حلفاء، وبالتالي أن ينقسم المشهد السياسي إلى كتلتين.. كتلة تحكم، وأخرى تراقب من مقاعد المعارضة.

فرحة الفوز بالمركز الأول، لم تحجب عن حركة النهضة هذه الحقيقة، ليسارع رئيسها راشد الغنوشي، في مؤتمر صحافي، إلى الإعلان عن الحاجة إلى "شركاء".

وعلى العكس مما هو متوقع، لم يوجه الرسالة إلى الأحزاب المحافظة، التي تنتمي إلى نفس العائلة، بل اختار أن يوجهها إلى رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد، معلنا دعم الحركة لحكومته، تمهيدا، كما قال، لتشكيل حكومة شراكة تتكون من التكنوقراط.

علي قاسم  
كاتب سوري  
مقيم في تونس



المشهد الانتخابي التونسي الذي بدا حتى اللحظة الأخيرة مشتتا ومحكما بالفوضى، تكشف بعد ظهور النتائج الأولية، أكثر وضوحا، ومقسما بين كتل واضحة المعالم، لا يختلف في ذلك عن المشهد السياسي في أي دولة تحمل تقاليد عريقة في ممارسة الديمقراطية.

محافظون وليبراليون ووسط، امتثل جميعهم للآليات الديمقراطية لتداول الحكم، حتى وإن لم يؤمن بها البعض منهم.

النتائج كما كان متوقعا، لم تكشف عن فائز، هناك من جاء في المركز الأول، والمركز الثاني، ولكن لا يوجد طرف حصل على أغلبية تمكنه من تشكيل